خلال اجتماع المجلس الاقتصادي..

خطة طارئة لزيادة إنتاج النفط وإنشاء محطات الطاقة الشمسية

أكد النائب الأول لرئيس الجمهورية الإسلامية الإيرانية، محمدرضا عارف، إن إيران لا تسعى إلى الحرب مع أحد؛ لكن في حال وجود أي نظرة غير مشروعة أو تهديد ضدّها، فإنّ الردّ سيكون صارماً وقاسياً.

وقال عارف، أمس الإثنين، خلال اجتماع المجلس الاقتصادي: نحن نؤمن بالحوار لحل المشكلات، وشعار العزة والمصلحة والحكمة هو البوصلة التي توجه سياستنا الخارجية؛ لكن على الجميع أن يعلم أننا سنواجه بقوة كل من يتجاوز حدوده تجاه إيران.

عارف: منذ الساعات الأولى للحرب، عقدت الاجتماعات الحكومية وواصلت الهيئات الاقتصادية أعمالها دون أي تأخير

وأشار النائب الأول لرئيس الجمهورية إلى أنه قبل اندلاع الحرب الأخيرة التي استمرت ١٢ يوماً، كان من المقرر أن يشارك وزير الخارجية في مفاوضات بحصيلة واضحة؛ «لكن العدوان الوحشي وغير الإنساني للكيان الصهيوني قطع هذا المسار». وأضاف: كنا نتوقع هذا السلوك من كيان غير شرعي؛ لكن لم نكن نتوقع من دول تدّعي الدفاع عن العدالة وحقوق الإنسان أن تخرق العهود وتشارك في هذا العدوان.

تحذير من خروقات ما بعد وقف إطلاق النار

وحذّر عارف من الاسترخاء في ظل وقف إطلاق النار الحالي، وقال: نحن الآن في حالة وقف إطلاق نار؛ لكن كما رأينا في لبنان، فإن أكبر الخسائر أحياناً تقع بعد وقف إطلاق النار، لذا علينا الحفاظ على الجاهزية التامة لمواجهة أي خرق أو مغامرة عدوانية جديدة. وأضاف: المجلس الاقتصادي، بصفته أحد أهم الهيئات الاقتصادية في البلاد، يجب أن يضع الجاهزية الاقتصادية الشاملة ضمن أولوياته، لأن أعداء إيران استهدفوا رأس المال الاجتماعي، وكانوا يعتقدون أنهم بعد الضربة العسكرية في اليوم الأول من الحرب سيتمكنون من كسب تأييد الشارع الإيراني في اليوم الثاني.

وأكد النائب الأول لرئيس الجمهورية أن على الحكومة أن تسير وفق مطالب وآراء الشعب لا أن تفرض إرادتها عليه، وقال: الشعب يريد حياة كريمة ومعيشة مستقرة، ويجب أن تنصب جهود الحكومة على تحقيق هذا الهدف. وأضاف: في الحرب الأخيرة، كانت مشاركة الشعب حاسمة وحاسمة جداً، وأثبتوا أنهم العمود الفقري للنظام.

الإشادة بجهوزية الحكومة خلال الحرب

وأشاد عارف بالتنسيق بين المؤسسات الحكومية في حرب الـ١٢ يوماً، وقال: منذ الساعات الأولى للحرب، عقدت الاجتماعات الحكومية، وواصلت الهيئات الاقتصادية أعمالها دون أي تأخير، وشعرنا بالفخر حين رأينا محاضر الاجتماعات في الأيام الأولى للحرب، وكيف كانت المشاكل تُحل بروح التعاون والتفاهم.

كما نوه إلى أن الحكومة حرصت على توفير السلع وإبقاء رفوف المتاجر ممتلئة، مشيداً بتعاون التجار والمواطنين في منع الشراء المفرط، مما ساهم في ضبط السوق.

مشاريع استراتيجية في النفط والطاقة

واختُتم اجتماع المجلس الاقتصادي بإقرار إستثمار صندوق التنمية الوطني في مشروعات استراتيجية، من أبرزها: خطة طارئة لزيادة إنتاج النفط الخام بمقدار ٢٥٠ ألف برميل يوميًا وإنشاء محطات الطاقة الشمسية بقدرة ٧٠٠٠ ميغاواط.

في أقل من أسبوعين..

تفريغ ١١٨ ألف طن من السلع الأساسية من المناطق الحرّة في البلاد

الوفاق/ أعلن أمين عام المجلس الأعلى للمناطق الحرة والمناطق الاقتصادية الخاصة عن الإجراءات التي تم تنفيذها في هذه المناطق خلال الأشهر الأخيرة، وقال: كانت إحدى الأولويات الرئيسية في المناطق الحرة هي تسريع إخلاء السلع الأساسية، وهو ما تم بنجاح.

وقال رضا مسرور، أمس الإثنين، حول الإجراءات المتخذة في المناطق الحرة والاقتصادية الخاصة: تم تنفيذ تخطيط دقيق في جميع المناطق الحرة، مما أدى إلى تخليص حوالي ١١٨ ألف طن من السلع الأساسية من ٧ مناطق حرة في البلاد خلال ١٢ يومًا من الجهد المكثف؛ وبالطبع، إذا زاد الطلب من مناطق جديدة، فسيرتفع هذا الرقم بشكل ملحوظ. كما أشار مسرور إلى تسهيل الإجراءات الجمركية كأحد المحاور المهمة في مرحلة الإدارة الجديدة للمناطق الحرة؛ موضحًا: نسعى إلى تعزيز الميزة التنافسية وتوفير بيئة مناسبة لتنمية الصادرات؛ مضيفاً: في الربع الأول من عام ٢٠٢٤، بلغت صادرات السلع والخدمات الفنية والهندسية من المناطق الحرة ٣٠٣ ملايين دولار، مما يعكس نموًا بنسبة ٩٪ مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي. وأوضح: إن الهدف المحدد لعام ٢٠٢٤ بأكمله هو تحقيق نمو بنسبة ٦٠٪ في الصادرات مقارنة بالعام السابق والوصول إلى رقم ملياري دولار بحلول عام ٢٠٢٥، وفي هذا الإطار تم تصميم حوافز تصديرية خاصة ووضعها على جدول الأعمال.

وتطرّق أمين عام المجلس الأعلى للمناطق الحرة إلى وضعية الاستثمار الأجنبي في هذه المناطق، مؤكدًا: تحقق في الربع الأول من هذا العام حوالي ٥٠ مليون دولار من الاستثمارات الأجنبية، مما يمثل نموًا بنسبة ٥٤٪ مقارنة بالعام الماضي، ويمثل هذا الرقم استثمارات مُنفَّذة وليس مجرد إلتزامات. وأشار مسرور إلى الاستثمارات المحلية، وقال: شهدنا خلال الفترة نفسها نموًا بنسبة ١١٦٪ في جذب الاستثمارات المحلية، حيث ارتفعت من ٦٢ ألف مليار ريال في العام الماضي إلى ١٣٤ ألف مليار ريال. وأضاف: إذا استثنينا الآليات من الحسابات، نجد أن صادرات المناطق الحرة في العام الماضي تجاوزت وارداتها، ويعكس هذا الاتجاه تحسن الميزان التجاري للمناطق الحرة، الذي كان سالبًا في السنوات السابقة.

واختتم أمين عام المجلس الأعلى للمناطق الحرة تصريحه بالقول: في العام الماضي، أصبح الميزان التجاري للمناطق الحرة إيجابيًا دون احتساب الآليات الثقيلة، وهذا العام نسعى لتحقيق ميزان تجاري إيجابي حقيقي يشمل هذه المعدات أيضًا.

وتشيدان بتعميق تعاونهما في السنوات الأخيرة

طهران وبكين تؤكدان على زيادة عدد قطارات الحاويات بينهما

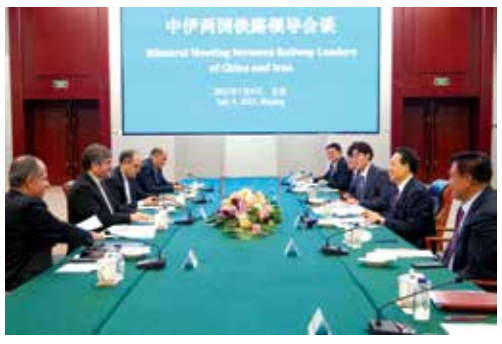

أكد المدير التنفيذي لمؤسسة سكك الحديدية الإيرانية ورئيس مؤسسة السكك الحديدية الصينية على أهمية زيادة عدد قطارات الحاويات بين البلدين.

وخلال زيارته للصين للمشاركة في الجمعية العامة للاتحاد الدولي للسكك الحديدية (UIC) والمؤتمر العالمي الثاني عشر للسكك الحديدية عالية السرعة، التقى «جبار علي ذاكري» نائب وزير الطرق والتنمية الحضرية والمدير التنفيذي لمؤسسة السكك الحديدية في الجمهورية الإسلامية الإيرانية، مع «غو تشو شو» رئيس مؤسسة السكك الحديدية الصينية.

في هذا اللقاء، أشاد رئيس مؤسسة السكك الحديدية الصينية بتعميق التعاون بين البلدين في السنوات الأخيرة، وقيّم بالإيجابي استئناف تسيير قطارات الحاويات بين الصين وإيران اعتبارًا من عام ٢٠٢٤، معربًا عن أمله في توسيع التعاون السككي بين البلدين. واعتبر إيران شريكًا مهمًا في إطار مبادرة «حزام واحد؛ طريق واحد»، وشدد على ضرورة التنسيق لاستقرار الأسعار وتسهيل الإجراءات الجمركية في الممر الجنوبي.

وفي إشارة إلى العلاقات التاريخية بين البلدين، شرح المدير التنفيذي لمؤسسة السكك الحديدية الإيرانية خطة تطوير الشبكة السككية وزيادة الترانزيت ونقل البضائع.

وأشار ذاكري إلى خطط كهربة ومضاعفة مسار الممر الشرقي - الغربي في إيران من حدود سرخس (شمال شرق إيران) إلى حدود رازي (شمال غرب إيران)، وقال: تم توقيع عقد مع شركة صينية لكهربة حوالي ١٠٠٠ كيلومتر من هذا المحور بهدف زيادة سعة الشحن بالسكك الحديدية من ٥ ملايين طن إلى ١٥ مليون طن. كما أشار إلى أن الممر الشرقي - الغربي ينقسم إلى ثلاثة فروع: شمالي، وأوسط، وجنوبي، وقال: قُدم لإيران اقتراح من السكك الحديدية الأفغانية لبناء خط سكة حديد من كاشغر بالصين، إلى أفغانستان بخط قياسي في الممر الشرقي الغربي. وأضاف: تُعدّ هذه فرصةً واعدةً لإيران والصين، إذ سيتمّ ربطهما بالسكك الحديدية بشكل متكامل وبخط سكك حديدية قياسي.

وفي إشارة إلى استثمار عدد من الشركات الأجنبية في ميناء آبرين الجاف للسكك الحديدية (في منطقة إسلام شهر قرب طهران)، دعا ذاكري شركة السكك الحديدية الصينية للاستثمار فيه.

خلال العام الحالي..

محافظة آذربايجان الغربية تسجّل فائضاً تجارياً بقيمة ٩ ملايين دولار

الوفاق/ أعلن قائم مقام الصناعة والمناجم والتجارة في محافظة آذربايجان الغربية أن التحليلات التي أجريت حول حركة التجارة الحدودية خلال العام الحالي سجلت فائضًا إيجابيًا بقيمة ٩ ملايين دولار، مما يعكس انتعاشًا ملحوظًا في هذا القطاع.

وأشار سخاوت خيرخواه، في حديث مع مراسل وكالة أنباء الجمهورية الإسلامية «إرنا»، إلى ضرورة تعزيز الفرص الاقتصادية عند الحدود وتنمية التبادلات التجارية الحدودية، وقال: الحدود هي نقطة إنطلاق الفرص، وإنعاش التجارة الحدودية يعد من المطالب الجادة لحاكم المحافظة وأعضاء لجنة تنظيم التبادلات الحدودية. وأكد خيرخواه على الدور المحوري للوكلاء في تنشيط التجارة الحدودية، موضحًا أن ٢٣ وكيلًا رسميًا يعملون حاليًا في إجراءات التجارة الحدودية، كما بدأت عملية قبول ٦٢ وكيلًا جديدًا في المحافظة. وأشار قائم مقام الصناعة والمناجم والتجارة في محافظة آذربايجان الغربية إلى البدء في خطوات عملية لتعزيز التجارة الحدودية، لافتًا إلى أن الواردات عبر هذا المسار بلغت حوالي ٤٠ مليون دولار حتى نهاية يونيو من هذا العام. ومن بين أهم السلع المستوردة عبر التجارة الحدودية هذا العام: الغسالات، الأقمشة، معدات الصناعات الغذائية، الآلات الميكانيكية، الأجهزة الكهربائية، أواني المطبخ، ومولدات الكهرباء. كما أشار خيرخواه إلى تصدير سلع بقيمة ٤٩ مليون دولار خلال الأشهر الثلاثة الأولى من العام الجاري باستخدام آليات التجارة الحدودية. وأوضح: إن تطوير الصادرات يعد من البرامج ذات الأولوية لوزارة الصناعة والمكاتب المحلية التابعة لها، حيث يتم وضع السياسات ذات الصلة عبر فرق عمل مخصصة.

وشدد خيرخواه على أهمية دور سكان المناطق الحدودية في اقتصاد المحافظة، وقال: تفعيل دور التعاونيات وتعزيز التجارة الحدودية مع الالتزام بالمتطلبات القانونية والشفافية، سيكون استراتيجية فعالة لتنمية الاقتصاد المحلي. وتحتل آذربايجان الغربية موقعًا ريادياً في هذا المجال على مستوى البلاد، بامتلاكها خمسة منافذ حدودية رسمية ومنفذًا غير رسمي، حيث عزز الدعم الحكومي هذه الميزة التنافسية بشكل كبير.

وبفضل حدودها البالغة ٩٦٧ كيلومترًا مع ثلاث دول (تركيا والعراق وجمهورية أذربيجان)، أصبحت المحافظة إحدى أهم المناطق في الجمهورية الإسلامية الإيرانية لتطوير التجارة الدولية، خاصة مع الدول الأوروبية. وقد شهد هذا القطاع نموًا ملحوظًا خلال الحكومة الثالثة عشرة (حكومة الشهيد رئيسي)، مع تسريع وتيرة تطوير البنية التحتية لتعظيم الاستفادة من هذه الميزة.